أوراق المتابعات السياسية

الحركات الانفصالية والربيع العربي
(نموذجا ليبيا واليمن)

رانيا زادة

نوران أحمد

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)
العنوان: شقة ٤ ـ الطابق الرابع ـ ٥ شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة (ج.م.ع)
Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

الحركات الانفصالية والربيع العربي
(نموذجا ليبيا واليمن)

رانيا زادة

نوران أحمد

منتدى البدائل العربي للدراسات

(مايو ٢٠١٢)

هذه الأوراق يصدرها منتدى البدائل العربي للدراسات كمساهمة منه في التعليق على الأحداث الجارية بشكل علمي، وهذا المجهود البحثي هو نتاج سيمنار داخلي يعقد بالمنتدى

في ظل المرحلة الانتقالية التي تعيشها الدول التي شهدت ثورات في المنطقة العربية، وبعد ميراث طويل من القهر والفساد والاستبداد الذي مارسته النظم التي سقطت في هذه الدول، كان من الطبيعي أن تطفو مشكلات عديدة على السطح في هذه الدول، و كان أحد أكبر هذه المشكلات هو موضوع وحدة أراضي الدولة والذي برز في اليمن وليبيا.

مع اندلاع الثورة اليمنية أعلن الحراك الجنوبى تعليق مطالبه وخاصة المطلب بالانفصال مؤقتا والانضواء تحت لواء الثورة ضد نظام علي عبد الله صالح، حتى تتمكن الثورة من تحقيق هدفها، على اعتبار أن القضية الجنوبية ستجد حلا عادلا فى ظل النظام الجديد الذي سيتمخض عن الثورة، إلا أنه بعد مرور ما يقارب الستة أشهر من الثورة، وظهور مؤشرات قوية على قبول المبادرة الخليجية كمخرج للأزمة، فإن المطالبات بالانفصال عادت مرة أخرى للسطح، خاصة مع تأكد الجنوبيين أنه لا تغير جدي في نظام صالح.

وبعد الإطاحة بالقذافي، ظهرت الدعوة لتطبيق الفيدرالية مجددا، وقد أعلن زعماء وسياسيون ليبيون منطقة برقة إقليم فيدرالي واختاروا احد أقارب الملك إدريس السنوسي رئيسا للمجلس الأعلى الخاص بالإقليم، وأكدوا على اعتماد دستور الاستقلال عام ١٩٥١ مع إضافة بعض التعديلات.هل ما يحدث في ليبيا خاصة في منطقة برقة يعد نموذجا للحركات الانفصالية؟ هل الدعاو ى التي تطلقها منطقة برقة بتطبيق الفيدرالية كنظام للحكم تعد دعوة للانفصال عن ليبيا؟

تستعرض هذه الورقة النزعات والتوجهات الانفصالية في الثورات العربية التي شهدتها الدولتين خاصة مع وجود مشاكل في تركيبتيهما الاجتماعية والسياسية، ودور العمل المحلي والخارجي في هذه النزعات.

أولا: الحالة اليمنية:

١-جذور الأزمة:

يُعرف اليمن بأن شطريه الشمالي والجنوبي لم ينضويا تحت حكم موحد طوال قرون عديدة بداية من ممالك سبأ، حمير، ومع التطور التاريخي تعمق التمايز بين الشطرين لعدة عوامل منها العامل المذهبى حيث أن شمال اليمن تقطنه أغلبية زيدية، في حين أن الجنوب تقطنه أغلبية شافعية ([1])، من ناحية التطور الاجتماعي يمتاز الشمال بأنه تسيطر عليه البداوة والقبلية، في حين أن الجنوب يمتاز بكونه مجتمع زراعيتتواجد به القبلية وا ن كانت على نحو أقل وطأة من الشمال إلى جانب أن الجنوب فى خبرته التاريخية كان أكثر احتكاكا بالعالم الخارجي، حيث أن عدد من مدن الجنوب مثل عدن كانت نقاط ارتكاز للبريد والمواصلات البريطانية بحكم كونها مرفأ للسفن البريطانية بشكل أساسي، في حين أن الشمال كان بحكم الجغرافيا أكثر عزلة الأمر الذى جعل هناك فروق فى تطور وحداثة المرافق والبنية التحتية والثقافة لصالح الجنوب، وهو الأمر الذي كان له انعكاسه فى كثير من الجوانب منها أن الجنوب اختار نظاما سياسيا بعد الاستقلال ذي توجهات ماركسية.

-إلى جانب أن كلا من الشطرين شهد الكثير من النزاعات بينهم نتاج اختلاف توجهات الحكم لكلا من الطرفين، وصولا للحظة اتفاق الطرفين على إقرار الوحدة بينهما في عام ١٩٩٠، وقد كانت الوحدة ترتكز على مبدأ تشارك السلطة بين الطرفين (فيما يتعلق بالمناصب الوزارية)، إلا أن هذا المبدأ اكتنفه عيب أساسى وهو أن الوزارات الممنوحة للجنوبيين كانت منقوصة الصلاحيات، وكان يتطلب أداء عملها أن تعود إلى الوزارات الممنوحة للشماليين([2]). كما أن هذه الوحدة كانت وحدة ناقصة، لأنها لم تمتد إلى الجوانب

[1] ستيفن داي، "اليمن: على شفا الهاوية"، مؤسسة كارنيجي، بيروت ٢٠١٠، ص٩.
[2] المرجع السابق، ص١١.

السيادية، حيث بقت القوات المسلحة لكل شطر كما هي دون إدماج لها، ودون إخضاعهما لقيادة موحدة سواء كانت فى صورة وزير دفاع أو رئيس أركان.

-إلى جانب هذه المشكلات التى تراكمت معها عدد من أحداث العنف السياسي ضد السياسيين الجنوبيين، وانتخابات عام ١٩٩٣، والتي أعقبها جدل قوى بين مختلف القوى اليمنية (الشمالية والجنوبية)، الأمر الذي انتهى بالطرفين إلى الدخول في حرب أهلية عام١٩٩٤، انتهت بتفوق الشطر الشمالي بقيادة علي عبد الله صالح، وما تبع ذلك من سياسة خاطئة انتهجها نظام صالح في التعامل مع الجنوبيين، حيث تم التعامل معهم وفقا لمنطق المنتصر والمهزوم، وعمد النظام إلى سياسة اقصائية متمثلة في تسريح عدد كبير من العسكريين، الموظفين الأمنيين، والمدنين الجنوبيين من الخدمةوا إحالتهم للتقاعد بشروط تقاعد مجحفة في نظرهم.

-إلى جانب إهمال التنمية فى المناطق الجنوبية والحيوية منها (مرفأ عدن) لصالح المرافق الشمالية مثل (مرفأ الحديدة الشمالي)([٣])، وما صحب ذلك من استغلال لموارد الجنوب من موارد نفطية، عقارات وأراضى تم توزيعها على الرئيس وأسرته والمقربين منه، إلى جانب تفشى المركزية والفساد فى الجنوب وعجز الأجهزة المحلية عن إدارة متطلبات المواطنين الجنوبيين.([٤])

-الأمر الذى دفع الفئات السابقة إلى تشكيل الحراك الجنوبي في عام ٢٠٠٧ويُلاحظ أن الحراك في بدايته تبنى مطالب إصلاحية فى مواجهة نظام صالح تستهدف تحقيق المواطنة والمساواة مع المواطنين الشماليين فى تولى المناصب العامة والسياسية، وتحسين شروط التقاعد للعسكريين أو إعادتهم إلى مناصبهم، وقد لجأ الحراك إلى التظاهرات الأسبوعية كوسيلة سلمية لتحقيق هذه المطالب، إلا أنه مع اعتماد النظام التعامل الأمنى وعدم الجدية فى التعامل مع هذه المطالب، ما كان من الحراك إلا انه صعد من خطابه ومطالبه وصولا للمطالبة بالفيدرالية في أكثر الحلول مرونة، أو الانفصال لتكوين دولة اليمن العربى فى اكثر المطالبات تشددا.

-إلا أنه يزيد من تعقيد المشكلة الجنوبية أن الجنوبيين لا ينظرون للقضية الجنوبية باعتبارها مشكلة مع نظام سياسي (نظام على عبد الله صالح)، بل أن المشكلة تتعدى ذلك إلى قضية وجود تجانس على المستوى الشعبي والمدني بين الشطرين، حيث أعلن عدد من النقابات ومؤسسات المجتمع المدنى فى الجنوب اليمنى استقلالها عن مثيلاتها في الشمال، لشعورها بأن النقابات في الشمال تخوض معارك ضد نظام صالح من أجل مطالبها الذاتية فقط، ولا تنظر للمطالب الجنوبية باعتبارها جزء من هذه الحركة المجتمعية المدنية، ولا تسعى لتضمينها على الإطلاق. ([٥])

٢-الموقف الجنوبي من المبادرة الخليجية:

-كان موقف الحراك الجنوبى وخاصة (المجلس الأعلى للحراك) من المبادرة الخليجية مبني على مبدأ الرفض بشكل إجمالي على أساس أن هذه المبادرة تعنى بحل أزمة شمالية-شمالية بين النظام والمواطنين، إلى جانب الرفض الإجمالي للمبادرة فإن الحراك أبدى بالتبعية رفضه على عدد من البنود التى وردت فى المبادرة منها البند الذى يمنح حصانة قضائية للرئيس علي عبد الله صالح والعاملين معه في نظام حكمه، إلى جانب رفض الحراك للانتخابات الرئاسية المترتبة على المبادرة الخليجية وهو ما قامت في صدده قوى الحراك الجنوبي بعملية تعبئة مضادة للانتخابات تدعو المواطنين لعدم التوجه لمراكز الاقتراع والمشاركة في الانتخابات، والقيام بعصيان مدني في هذا اليوم، وحتى مع وصول منصور هادى إلى الحكم فأعلن الحراك المقاطعة للحوار الوطني الذي أطلقه الرئيس

[٣] جدل بشأن تهميش ميناء عدن، موقع الجزيرة الإلكتروني، متاح على الرابط التالى
http://www.aljazeera.net/news/pages/83440dd6-c6be-4d1f-bdc1-cd1c50abeadf

[٤] فواز طرابلسي، "عشرينية الوحدة اليمنية: عندما تصير الوحدوية شريكة الانفصالية"، ٢٠مايو٢٠١٠، جريدة السفير اللبنانية، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.aleshteraki.net/articles.php?id=1691

[٥] ثورات النقابات الجنوبية تبدأ بإعلان فك ارتباطها بنقابات الشمال، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.yafa-news.net/?p=5946

وعلقوا هذه المشاركة بعدد من الشروط وهى أن يتم تمثيل الجنوب بصفته الرسمية المستقلة في الحوار، إلى جانب رفض قوى الحراك للمشاركة فى حكومة الوفاق الوطنى.

-إلا أن الموقف الجنوبى لم يكن واحدا من المبادرة، حيث أن الأحزاب الرئيسية والقوى المدنية وبعض القوى المنضوية تحت الحراك الجنوبى كانت مؤيدة للمبادرة الخليجية وما استتبعها من انتخابات رئاسية، على أساس أن هذه الانتخابات ستكون المخرج لأزمة الجنوب. ([٦])

٣-المواقف العربية والدولية والإقليمية:

من تتبع الأزمة اليمنية والمجهودات والمبادرات التي أطُلقت من أجل احتواء الأزمة، نجد انه على سبيل المثال المبادرة الخليجية اتصفت بالعمومية، حيث أنها عنيت بالأساس بمسألة تأمين انتقال السلطة من صالح إلى خلفه، ولم يتم التطرق في المبادرة إلى القضية الجنوبية على الإطلاق باستثناء البند الذى يشير إلى فتح حوار وطنى مع جميع القوى وفيه جاء ذكر الحراك الجنوبى باعتباره أحد الفصائل السياسية.

-وكذلك الحال عند مراجعة قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٠١١ بخصوص اليمن، فإنه لم يتطرق إلى الأزمة الجنوبية، وكان مضمون القرار بالأساس معنى بتقديم الدعم للمبادرة الخليجية، ولم يشر إلا إلى التأكيد على مبدأ وحدة وسلامة أراضى اليمن.

-ويلاحظ أنه على مستوى التفاهمات واللقاءات السياسية فإن جميع الأطراف العربية والدولية وكذلك الإقليمية معنية بفتح قنوات اتصال مع القوى السياسية الشمالية ورؤساء القبائل فى الشمال (الشيخ صادق الأحمر)، وبالتالي فإن الجنوب اليمنى ليس على خريطة الاهتمام بالمسألة اليمنية.

٤-الرؤى المطروحة حول الأزمة:

من الملاحظات السابقة يتضح أن القضية الجنوبية هى نتاج تراكمات وترسبات كبيرة زادت من تعقيد القضية، حيث أن عدد من الجنوبيين يرى إن المشكلة مع الشطر الشمالي لا يمكن اختزالها في كونها مشكلة مع النظام السياسي الحاكم، بل أنها تمتد لما أسموه عدم الشعور بالتجانس مع المواطنين الشماليين والمجتمع المدني الشمالي، والذي انغمس في معاركه مع نظام علي عبد الله صالح ولم يكن مطروح على أجندة مطالبهم تبنى المطالب الجنوبية والمطالبة بوضع أفضل لهم، وبالتالي الأمر يتطلب جهود كبيرة، ووساطات تكون عربية بالأساس لاحتواء الأزمة، وهو الأمر الذي يواجه إشكالية أخرى وهى أن كثير من الدول العربية التى يمكنها أن تقوم بجهود الوساطة منغمسة فى التعامل مع موجة الثورات العربية، وبالتالي فإن الأطراف الخليجية هى الأقدر على التعامل مع هذه الأزمة، لكن يبدو أن القضية الجنوبية لا تقع فى بؤرة اهتمام دول الخليج، إضافة إلى ذلك أن قوى الحراك غير موحدة حول الحل لقضيتهم حيث يرى البعض الحل فى الفيدرالية تمهيدا لاستفتاء حول تقرير المصير سواء بالاستمرار فى وحدة واحدة مع الشمال أو إنشاء دولة الجنوب العربي، إضافة إلى أنه حول تحقيق هذا الهدف لا يوجد توحد حوله، وهو الأمر الذي يطرح ٣ **سيناريوهات أساسية:**

---

[٦] جنوب اليمن والثورة: سيناريوهات الوحدة والانفصال، ٢٩ فبراير ٢٠١٢، موقع الجزيرة الالكتروني، متاح على الرابط الالكتروني التالى: http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/02/201222613291245766.htm.

١-**السيناريو الأول:** أن يتمكن الرئيس منصور هادى من خلال الحوار الوطنى أن يتعامل بشكل جدى مع متطلبات الجنوب فيما يتعلق بالمواطنة، توزيع الموارد الاقتصادية، العدالة في التنمية، إلا انه ما يضعف فرص هذا السيناريو أن قوى الحراك الجنوبى رهنت مشاركتها ودخولها أي حوار بالاعتراف بالجنوب ككيان مستقل.

٢-**السيناريو الثاني:** ألا يتمكن الحوار الوطنى الذى أطلقه منصور هادى من أن يحتوى الجنوب اليمنى ومتطلباته، وهو الأمر الذي يزيد من فرص الوصول لتفاهمات أكبر بين قوى الحراك الجنوبى والقاعدة في جنوب اليمن، خاصة مع الرسائل التي أطلقتها القاعدة في جنوب اليمن لكسب تأييد وتحالف قوى الحراك الجنوبي، حيث أعلن ناصر الوحيشي زعيم تنظيم القاعدة في اليمن دعم القاعدة لقوى الحراك الجنوبى فى النضال ضد حكم صالح، والاستقلال عن الشطر الشمالي، برغم أن الحراك دائم الدفع عن نفسه تهمة وجود اتصالات مع القاعدة،وإن تمكن الطرفان من أن يصلا لتفاهم فإنه من المرجح أن يدخلا فى مواجهة مع الشمال، وبالتالي تدخل البلاد فى دائرة عنف وفوضى تدفع بالدولة فى اتجاه سيناريو الدولة الفاشلة، وخاصة مع انضمام قيادات للحراك الجنوبى فى الفترة الأخيرة ساهمت فى تصعيد الخطاب السياسى للحراك وتحوله ليصبح أكثر عدائية.

-إلا أن هذا السيناريو يقلل من لحتماليته أن قوى الحراك تدرك أن مثل هذا التفاهم من شانه أنه يستعدى المجتمع الدولي والإقليمي ضدها، وفى الوقت ذاته يضر بالقضية الجنوبية، إضافة إلى أن هناك اختلاف بين الحراك والقاعدة حول مرحلة ما بعد الاستقلال حيث أن الحراك يريدها دولة الجنوب العربي، في حين أن القاعدة تريد إقامة دولة دينية فى الجنوب.

٣-**السيناريو الثالث:** بالتالي يرفع هذا من فرص سيناريو آخر وهو محاولة بعض القوى الجنوبية لكسب دعم سعودى-خليجى فى سبيل الحصول على فيدرالية للجنوب، إلا أن هناك فريق آخر من الجنوبيين يسعى لكسب تأييد إيرانى يساهم فى الدفع بانفصال الجنوب اليمنى ([٧])، والأمر الذي يؤخر من حدوث هذا السيناريو وتحرك القوى تجاه السعودية أو إيران، هو الانقسام داخل معسكر الحراك الجنوبى.

بالتالي كل السيناريوهات مفتوحة أمام القضية الجنوبية، لكن خطورة الوضع في الجنوب أنه يتحرك بثبات نحو المطالبة بالانفصال خاصة أن هناك اتجاه متصاعد داخله يرى أنه استنادا إلى ما تحويه أراضى الجنوب من النفط فإنه بالإمكان أن يحصل على دولته المستقلة القادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بمواردها الطبيعية، وهو الأمر الذي بدوره يستوجب تدخل عربي جاد لاحتواء القضية وحلها بشكل ممنهج يحقق مطالب الجنوبيين ويضمن استمرار اليمن ككيان موحد.

ثانيا: الحالة الليبية:

برقة هي إحدى ولايات ليبيا الثلاث المكونة للمملكة الليبية المتحدة بعد الاستقلال في ٢٥ ديسمبر ١٩٥١. طالبت برقة بعد التخلص من نظام القذافي الاستبدادي بتطبيق الفيدرالية واتهمت برغبتها في الانفصال عن ليبيا.فهل هذه الدعاو ى حقيقية؟ للإجابة لابد في بادئ الأمر التعريف بمعني الفيدرالية،ومعرفة ما إذا شهدت ليبيا من قبل هذا النظام أم هي دعاو ى جديدة.

الفيدرالية هي نظام سياسي توافقي مطبق في العديد من الدول التي تتميز بتنوع اثني وديني وعرقي وهي الطريقة الأكثر نجاحا لإدارة تلك الشعوب المتنوعة سياسيا، ثقافيا واقتصاديا، وهي نظام لنقل السلطات من الحكومة المركزية للحكومات المحلية وعدم تركيز السلطات في جهة واحدة لتحقيق اكبر قدر من التنمية، والعدالة في التوزيع والحد من الفساد، والمجتمع الليبي قائم علىالو لاءات القبلية، فضلا أن مرحلة ما بعدالثورة شهدت انفلاتاً واسعاً وفوضى في امتلاك السلاح.

[٧] فواز طرابلسى، "هل الوحدة ممكنة دون مركزية؟.. حالة اليمن"، جريدة الشروق، ٢ فبراير ٢٠١٢،

عرفت ليبيا هذا النوع من الحكم، فقد تم الإعلان عن إمارة برقة في شرق ليبيا تحت إدارة إدريس السنوسي عام ١٩٤٩ بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ١٩٥١، أعلن الاستقلال وأقيمت المملكة الليبية المتحدة وكانت عبارة عن دولة فيدرالية تضم ثلاث ولايات: ولاية برقة،ولاية طرابلس وولاية فزان. وأخذت ليبيا بالنظام الفيدرالي لمدة ١٣ عاما من (١٩٥١-١٩٦٣)

رفض المؤتمر الذي شهدته بنغازي والمجلس الانتقالي برئاسة الشيخ احمد الزبير السنوسي الإعلان الدستوري للمجلس الانتقالي وكافة القرارات الصادرة من المجلس لأنه وفقا لهمفإن هذه القرارات تتعارض مع صفة السلطة القائمة كسلطة انتقالية.

أكدت برقة على أن النظام الفيدرالي هو الخيار الأفضل في إطار دولة ليبية مدنية ودستورية تكون شريعتها الإسلام.

الحجج المؤيدة للنظام الفيدرالي:

- يرى المطالبون بالنظام الفيدرالي أنه مجرد عودة للشرعية الدستورية التي تأسست عليها الدولة سنه ١٩٥١. فنظام القذافي الاستبدادي كرس نظام المركزية وقام بتهميش الإقليم لسنوات طويلة بالرغم من انه يضم نحو ٦٦% من احتياطيات النفط، كما أنه مصدر رئيسي للدخل القومي.
- شعر الإقليم بالتهميش بعد الثورة ولم يشعر بأي تغيير، كما عجز المجلس الوطني الانتقالي عن إدارة العديد من الأمور ويذكر هنا عدم السيطرة من الناحية العسكرية وعدم ترسيخ الوجود الفعلي في أجزاء كبيرة من البلاد،فوجود العديد من الكتائب الثورية والميليشيات المسلحة يعد خطرا يهدد الدولة الليبية كما أن انتشار الأسلحة يعد ظاهرة على عجز كل من المجلس الانتقالي والحكومة الليبية في السيطرة. فالمجالس العسكرية في ليبيا عقبة حقيقية أمام التحول الديمقراطي، فلا توجد إحصائيات بعدد هذه المجالس، كل مدينة بها مجلس عسكري أو أكثر ولا تعمل هذه المجالس تحت سلطة مركزية واحدة أو سلطة المجلس الانتقالي الوطني. ولم تتخل هذه المجالس عن أسلحتها.

  وقد طالب رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل، الثوار بالانضمام إلى وزارة الداخلية والدفاع للحد من انتشار الأسلحة لكن دعوته لم تلق قبولاً لديهم.
- تهميش المنطقة الشرقية، تجلي ذلك من خلال اختيار رئيس الوزراء عبد الرحيم الكيب لكل الحكومة من المنطقة الغربية وتعيين ٨٠%من السفراء من المنطقة الغربية خاصة مصراته والزنتان وطرابلس وتجاهل منطقة برقة الشرقية.
- الفيدرالية نظام يتم تطبيقه في العديد من الدول، وبالتالي الدعوة لتطبيقه ليست بدعه.
- لا يوجد دستور للبلاد وبالتالي الدعوة لتفعيل دستور ٥١.
- تختلف برقة عن بعض المناطق في طريقة تعاملها مع من ساند نظام القذافي، فتتميز برقة بالاعتدال وعدم رغبتها في الانتقام.
- عدم قدرة الحكومة على ضبط الأمن في عدد من المناطق الغربية مما انعكس علي تهميش الشرق وعدم الاهتمام بهم لحين عودة الأمن في الغرب.
- عجز المجلس الانتقالي عن تشكيل جهاز أمني ودفاعي قوي.

الحجج الرافضة:

- تأتي التخوفات من غرب ليبيا الذي يتهم برقة برغبتها في تقسيم البلاد للسيطرة علي موارد النفط الليبي. اتهام برقة ومؤيدي الفيدرالية بان لهم مصالح مالية.
- أن المطلب بالأخذ بالنموذج الفيدرالى ليست مطلبا موحدا من كافة أهالي برقة.
- أن النماذج الفيدرالية المطبقة في العالم العربي أقرب إلى الانفصال الفعلي عن كونها فيدرالية.

ردود الافعال الداخلية والخارجية:

أولا: ردود الفعل الداخلية

- حذر مصطفي عبد الجليل من حدوث تقسيم فيدرالي في البلاد وان اعتماد هذا الخيار ينذر بمخاطر وخيمة في بلد ما زال ينزف بعد الحرب الأهلية التي أعقبت ٤٠عاما من الحكم الديكتاتور ي، وقد توعد باستخدام القوة لمنع تقسيم ليبيا.
- رئيس الحكومة الانتقالية عبد الرحيم الكيب شدد علي أن حكومته تطمح إلي اعتماد اللامركزية الإدارية لتفعيل الحكم المحلي.

لتفادي صدام مع منطقة برقة ولعجز المجلس الانتقالي علي المواجه ومخاوفه من التقسيم، عدل قانون انتخابات المؤتمر التأسيسي التي يفترض إن تجري في يونيو المقبل لاختيار جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد دائم لليبيا، فبعد أن أعطيت لطرابلس ميزة في عدد الأعضاء، انخفض هذا العدد بشكل رفع من الوزن النسبي للمناطق الشرقية والجنوبية، وخفضت المقاعد المخصصة لطرابلس إلي ١٠٠ مقعد وبرقة ٦٠ وفزان ٤٠. مع آلية أغلبية الثلثين في اتخاذ القرارات حتى لا تستأثر منطقة بعينها باتخاذ القرارات.

ثانيا: ردود الفعل الإقليمية

رفض السفراء والدبلوماسيون العرب مخطط تقسيم الجماهيرية الليبية مؤكدين أن إعلان" المجلس الانتقالي في برقة" إنشاء حكم ذاتي في الإقليم الواقع بشرق ليبيا مجرد إرهاصات للثورة ولا يمكن تحقيقه علي أرض الواقع.و أكدوا أن طرابلس ستظل العاصمة الموحدة للجماهيرية الليبية وان الجيش الليبي واحد وقوات الأمن ستظل واحدة.

أعلنت كل من مصر وتونس تأييدهما لوحدة وتماسك الدولة الليبية ودعمهما لها.

استضافت تونس اجتماعا لبحث القضايا الإقليمية المتعلقة بمنطقة شمال أفريقيا والمغرب العربي.

تخشى مصر من استقلال المنطقة الشرقية بما تحتويه من موارد نفطية وما سيترتب علي الاستقلال من أطماع خارجية، ولذلك تشاورت مصر–تونس وليبيا حول ضبط الحدود والحد من انتشار الأسلحة ووقف عمليات التسلل.

ثالثا: ردود الفعل الدولية

حضر كل من ممثل الاتحاد الأوروبي والسفير الايطالي في ليبيا المؤتمر الذي عقد في بنغازي يوم ٦ مارس ٢٠١٢ حول إعلان برقة إقليما فيدراليا، ولكن قام السفير الايطالي بتقديم الاعتذار لحضوره مثل هذا المؤتمر و أكد أن هذه المشاركة غير مقصودة و أن ايطاليا ضد تقسيم ليبيا و تؤيد وحدة ترابها.

عبر ساركوزي عن اهتمام فرنسا فقط بتامين تدفق النفط إلى بلاده، وانه غير معني بأي أمور أخري.

قد يعود الصمت الدولي أو عدم وضوح المواقف الدولية، لتخوف هذه الجهات من تهمة تحريض الإقليم علي الفيدرالية ومن ثم تأييد الحجج التي تثار ضد الفيدرالية.

بعض الأسئلة المثارة:

١- كيف سيمكن التوفيق بين متطلبات الشرق والغرب فيما يتعلق بشركات النفط؟ هل سيتم تقسيم الاستثمارات ليكون لبرقة نصيب؟ وفي حالة تطبيق الفيدرالية كيف ستدار شركات النفط في برقة؟

٢- كيف سيتم تطبيق النظام الفيدرالي؟ هل عن طريق الاستفتاء في ليبيا؟ وماذا إذا رفضت جميع المناطق ووافقت برقة؟

٣- كيف سيمكن التوفيق بين مطالب برقة في تطبيق الفيدرالية ورفضها من جانب الغرب؟ هل سيتم إعطاء عدد اكبر لبرقة في المجلس الوطني؟ أم البدء بتطبيق اللامركزية كنظام للحكم وا عطاء سلطات حقيقية للأقاليم؟

خاتمة:

لا يمكن توجيه الاتهام للربيع العربي بدعم الحركات الانفصالية، فقد عانتالشعوب العربية من التهميش و عدم المساهمة في صنع القرار لسنوات طويلة من خلال سيطرة أنظمة استبدادية. ولا يمكن قبول الآن أي نظام لا يعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورات. ولابد من إيجاد آليه لاشراك الشعوب في عملية صنع القرار. كما انه من الخطأ تخوين فئة ما في المجتمع لمجرد أن ما تطالب به لا يتماشي أو غير مقبول من فئات أخر ى، بل يجب فتح باب الحوار على كافة الأصعدة وبين كل الفئات للتوصل للتوافق المطلوبوا إشعار المواطنين بأنهم جزء من كيان الدولة من خلال عملية ديمقراطية وقدر من اللامركزية يتناسب مع حالة كل دولة،واحترام الثقافات والتنوع والمساو اة بين مكونات الدولة الواحدة.

المراجع:

الفيدرالية في ليبيا: كابوس أهل الغرب وحلم أهل الشرق http://www.str-ly.com/vb/t14897 /

الأسئلة العشرة التي يكرهها دعاة الفيدرالية في ليبيا : للدكتور محمد محمد يونس على

http://www.mr7-ly.com/vb/showthread.php?t=75990

الفيدرالية في ليبيا تساؤلات مشروعة ؟؟ بقلم /عارف التير

http://www.alwatan-libya.com/more-20502-23-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7%20%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%A4%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9%20%D8%9F%20%D8%A8%D9%82%D9%84%D9%85%20%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%B1

فيدرالية برقة".. أول خطوة نحو تقسيم ليبيا؟الخميس، ٠٥ نيسان/ابريل ٢٠١٢

http://arabic.cnn.com/2012/libya.2011/3/6/libya.united/index.html

مصر وتونس وليبيا يبحثون سبل دعم التعاون بين البلدان الثلاثة الجمعة، ١٦ مارس ٢٠١٢

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=628468

السيناريو السوداني يتكرر في ليبيا لتمرير http://al-liwa.com/News.aspx?id=96087&sid=4

مقابلة مع الدكتور احمد يوسف احمد، ١٧-٤-٢٠١٢